

العدد ٣٥٣

السنة العاشرة

الجريدة الرسمية

للمملكة العربية السعودية

١٩٣٢ حزيران

١٧ صفر ١٣٥١

عدد ممتاز

العدد ٣٥٣

الصفحة

٢٧٤

قانون الميزانية لسنة ١٩٣١-١٩٣٢ المالية

٢٧٧

قانون ذيل قانون المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٢

٢٧٧

قانون تعديل قانون الاستهلاك لسنة ١٩٣١

٢٧٩

قانون توزيع الضرائب في قضاء الكرك وفي عشيرة بني حسن لسنة ١٩٣٢

٢٨٠

ذيل قانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٣٢

٢٨١

قانون تعديل المادة (٤٠) من قانون البلديات

هكذا من الأصل

١١٨٤٤ ١٧٥٩٩

فجره بحمد الله بن الحسين أمير شرق الأردن .

بما أننا رأينا استناداً للمادة (٢٩) من القانون الأساسي وبعد الاطلاع على تشييع المجلس التنفيذي ان
المصلحة العامة تقتضي باعلان نفاذ القانون الآتي بدون نشر مشروعه مدة شهر واحد كما تقتضي به المادة المذكورة .
وبناء على ماقرره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٦-١٩٣٢
نصادق بمتضى المادة (١٩) من القانون الأساسي على القانون الآتي ونأمر بأصداره فوراً :

(قانون الميزانية لسنة ١٩٣١-١٩٣٢ المالية)

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الميزانية لسنة ١٩٣١-١٩٣٢ المالية) ويصل به اعتباراً من بداية السنة
المذكورة .

٢ - يخصص لتفقات الحكومة عن الأثنى عشر شهراً التي تنتهي في ٣١ آذار سنة ١٩٣٢ أي مبلغ
لا يزيد على (٢٨٠٠٠٠٠٠) جنيفاً فلسطينياً بموجب الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون .

٣ - لا يجوز نقل أي مبلغ من فصل إلى آخر إلا بقانون .

٤ - قدرت الواردات للأثنى عشر شهراً التي تنتهي في ٣١ آذار سنة ١٩٣٢ بمبلغ (٢٤٨٦٩٠) جنيفاً
فلسطينياً كما هو مبين في الجدول الثاني الملحق بهذا القانون .

٥ - يسدد العجز البالغ (٨٣٣٨) جنيفاً من الفيز المبدور على سنة ١٩٣١-١٩٣٢ المالية وقدره
(١٢٣٣٨) جنيفاً .

٦ - يلغى هذا القانون جميع القوانين الخاصة المتعلقة بميزانية سنة ١٩٣١-١٩٣٢ المالية كما هي مدرجة في
أدناه :

رقم القانون	عدد الجريدة الرسمية الذي أعلن فيه عن قبول القانون في المجلس التشريعي
٢	٣٤٢
٣	٣٤١
٤	٣٤١
٥	٣٤١
٦	٣٣٢
٧	٣٣٢
٨	٣٣١
٩	٣٣١
١٠	٣٤٢
١١	٣٤٥

هكذا من الأصيل

المبالغ المخصصة	المجدول الاول	الفصل
١٤٠٢٠٠	المقر العالي	١
٥٥٩٠٠	الديون العمومية وفائدة القروض	٢
٣٧٨٠٠	المجلس التشريعي	٣
٤٧٥٠٠	تمويضات ومكافآت	٤
٣٧٥٠٠	رئاسة الوزراء والداخلية	٥
٧١٠٠٠	ادارة المقاطعات	٦
١٥٤٧٠٠	وزارة العدلية	٧
٣٨٤٠٠	الشرعية	٨
١٤٧٠٠٠	وزارة المالية	٩
٧٤٢٠٠	الجمارك والمكوس	١٠
١١٥٣٠٠	دائرة الصحة	١١
٢١٧٠٠٠	محجر معان الصحي	١١-٢
٦٢٥٠٠	دائرة المعارف	١٢
٢٦٥٠٠	دائرة الزراعة والحراج والبيطرة	١٣
٤٣٤٠٠	دائرة الآثار	١٤
١٨٠٠٠	دائرة النافذة	١٥
١٢٥٠٠	دائرة النافذة متكررة الوقوع	١٥-٢
١٣٣٨٠	دائرة البرق والبريد	١٦
٨٣٤٣٥	دائرة الاراضي	١٧
١١١٠٢	الشرطة والسجون	١٨
١٦٤٦٣	أ - الشرطة	١٨-١
٩٣٥٨	ب - السجون	١٨-٢
	ج - قلم الاستخبارات	١٨-٣
	د - حرس سمو الامير	١٨-٤
	هـ - فرقة حفارة الصحراء	١٨-٥
	النفقات العامة	١٩

هكذا من الأصول

الفصل	الدوائر والخدمات	المبالغ المخصصة
٢٠	دائرة المعتمد البريطاني	٦٤٥٠٠
٢١	دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات	٣٤٠٠٠
٢٢	لجنة الاشراف على البدو	١٢٥٠٠
٢٣	سندس صرفيات قوة حدود شرق الاردن	٣٠٩٠٩
٢٤	دائرة النافعة فوق العادة	١٢٥٠٠
٢٥	دائرة البرق والبريد فوق العادة	١٩٦٠
٢٦	دائرة المعتمد البريطاني فوق العادة	٣٠٠
٢٧	سمو الأمير	٣٠٠٠
٢٨	سندس نفقات قوة الحدود فوق العادة	٣٥٤١
٢٩	الشرطة والسجون فوق العادة	٢٢١٠
٣٠	الآثار فوق العادة	—
٣١	مكافحة الجراد	—
٣٢	لجنة تحكيم نجد	—
٣٣	الصحة فوق العادة	—
٣٤	لجنة تعيين الحدود الاردنية السورية	٤٠٠
	مجموع النفقات	٣٥٧٠٢٨

المجدول الثاني

الفصل		
١	الجمارك والمكوس	٦٤٠٠٠
٢	الرخص والضرائب	١١٨١٠٠
٣	رسوم الحاكم والدوائر الخ	٢٤٧٠٠
٤	برق وبريد وهاتف	١٢٠٠٠
٥	واردات املاك الدولة	٣٤٠٠
٦	قوائد	٨٤٠
٧	واردات مختلفة	٥٢٠٠
٨	بيع اراضي اميرية	١٣٠٠
٩	اعانة قوة حدود شرق الاردن من الخزينة	٣٤٤٥٠

هكذا من الأصل

الفصل

٨٤٧٠٠

الاجانة المالية البريطانية من الخزينة البريطانية

١٠

استرداد نصف نفقات مكافحة الجراد

١١

٣٤٨٦٩٠

مجموع انواريات

عبد الله

رئيس الوزراء

١٩٣٢-٦-٤

عبد الله سراج

نحت عبد الله بن الحسين أمير شرق الاردن

بمقتضى المادة (١٩) من القانون الاساسي

وبناء على ماقرره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢-٦-١٩٣٢

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره :

(قانون ذيل قانون المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٢)

المادة الاولى - يسمى هذا القانون (ذيل قانون المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة الثانية - عندما توضع الاموال غير المنقولة المرهونة لدى المصرف الزراعي موقع الزايدة لا يشترط اجراء معاملة وضع اليد عليها من قبل دائرة الاجراء الا اذا طلب ذلك للمصرف الزراعي او المدينين باستدعاء تحريري يقدم الى الدائرة المذكورة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغ الاخبار الى المدينين بمقتضى المادة ٢٧ من قانون المصرف الزراعي

اما المعاملات التي لازالت في دوائر الاجراء وبلغت اخباراتها قبلاً فيمكن طلب اجراء وضع اليد من اجلها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انفاذ هذا القانون

١٩٣٢-٦-٤

عبد الله

رئيس الوزراء

عبد الله سراج

نحت عبد الله بن الحسين أمير شرق الاردن

بمقتضى المادة (١٩) من القانون الاساسي

وبناء على ماقرره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢-٦-١٩٣٢

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره :

هكذا من الله جل

(قانون تعديل قانون الاستملاك لسنة ١٩٣١)

المادة

- ١- يسمى هذا القانون (تعديل قانون الاستملاك لسنة ١٩٣١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
- ٢- تعدل المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ بالشكل الآتي :
 - (١) على المنشئ ان ينشر اعلاناً في الجريدة الرسمية لمدة خمسة عشر يوماً يعلن فيه عزمه على التقدم الى المجلس التنفيذي لطلب اعطاء القرار بكون مشروعه هو للمنفعة العامة .
 - (٢) بعد انتهاء مدة الاعلان المذكورة في الفقرة السابقة يقدم للمنشئ طلباً الى المجلس التنفيذي سرفقة الى خريطة الارض التي يراد استملاكها .
 - (٣) على المنشئ ان يثبت مقداره المالية على القيام بالمشروع بصورة يقنع بها المجلس التنفيذي .
 - تلغى الفقرة (د) .
- ٣- تضاف الفقرة الآتية الى المادة الرابعة :
 - (٤) اذا كان للمشروع يستلزم حيازة الارض فوراً يقدم المنشئ طلباً بذلك الى المجلس التنفيذي الذي اذا اقتنع بتلك الضرورة يعطي المنشئ اذناً بتلك الحيازة الفورية على انه عندما يكون استملاك الارض واقعاً من قبل اي شخص او هيئة خلاف الحكومة فلامجلس التنفيذي قبل اعطائه اذن كهذا ان يأمر المنشئ بدفع مبلغ من المال بحسب ما يراه المجلس الى الخزينة في شرق الاردن وبقيد ذلك المبلغ في حساب خاص .
- ٤- تعدل المادة الخامسة كما يلي :
 - (١) اذا عجز منشئ مشروع مانع الوصول الى اتفاق مع صاحب اوصحاب اية ارض يقتضيها المشروع او مع اي شخص له منفعة فيها وكان المشروع يستلزم استملاك تلك الارض دون غيرها يقرر المجلس التنفيذي استملاك تلك الارض وتعين الحكمة البدائية مقدار التعويض العادل الذي يجب ان يدفع عنها وذلك بعد الاستعانة بالخبراء وبناء على دعوى يقدمها المنشئ .
 - (٢) يعين مقدار التعويض بحسب ثمن الارض المجاورة لها والتي هي من نوعها بصرف النظر عما قد يكون للارض من ثمن خاص لغايات المنشئ .
- ٥- تعدل المادة السادسة كما يلي :
 - (١) تبلغ الحكمة ميعاد جلستها الى المنشئ وإلى جميع من لهم منفعة في الارض المستملكة اما بالذات او بتبليغ محال اقامتهم العادية او المعروفة في شرق الاردن وفي حالة غياب اولئك الاشخاص عن شرق الاردن وتعذر العثور عليهم تبليغ مذكرة بالاعوى الى مختار القرية او الحلة الواقعة فيها الارض المذكورة او الى شيخ العشيرة اذا كان اي من اولئك الاشخاص من افراد العشائر وتعلن ايضاً في الجريدة الرسمية .

هكذا من الاصل

(٧) اذا كانت الارض المستملكة واقعة في قرية يجري التصرف بأراضيها مشاعاً تدعو المحكمة المختار او المختارين واعضاء الهيئة الاختيارية الحضور امامها كمثلين لجميع الاشخاص اصحاب التصرف او ذوي المنفعة في تلك الاراضي المشاعة .

٦ - تعدل المادة الثامنة كما يلي :

عندما تقوم الحكومة باستملاك اية ارض بالنسبة عن منشئ مشروع ما بموجب احكام هذا القانون تدفع رسوم ونفقات المحكمة من قبل ذلك المنشئ .
٧ - تعدل الفقرة الاولى للمادة التاسعة كما يأتي :

يدفع المنشئ مبلغ التعويض الذي تقررره المحكمة نهائياً الى الخزينة ويقيم ذلك امانة في حساب خاص ويوزع على اصحاب الاستحقاق تحت اشراف رئيس المحكمة البداية .
٨ - تعدل المادة العاشرة كما يلي :

(١) بعد دفع التعويض الى صاحب او اصحاب الارض وفقاً لاحكام الفقرة (١) من المادة (٤) او الى الخزينة وفقاً لاحكام الفقرة (١) من المادة السابقة تسجل الارض المستملكة باسم المنشئ .
(٢) ان دفع التعويض الذي يتفق عليه او الذي تقدره المحكمة بموجب احكام هذا القانون الى صاحب او اصحاب الارض او الى الخزينة حسبما يكون الحال يبرئ منشئ المشروع من كل مسؤولية تتعلق بذلك التعويض المدفوع .

٦-٦-١٩٣٢

رئيس الوزراء
عبد الله سراج

« عبد الله »

نص عبد الله بن الحسين أمير شرق الاردن ،

بمقتضى المادة (١٩) من القانون الاساسي ،

وبناء على ماقرره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٦٦٦١٩٣٢ .

فصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره :

قانون توزيع الضرائب في قضاء الكرك وفي عشيرة بني حسن

للسنة ١٩٣٣

المادة الاولى - يسمى هذا القانون (قانون توزيع الضرائب في قضاء الكرك وفي عشيرة بني حسن لسنة ١٩٣٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثانية - تعني كلمة (الضرائب) ضريبة الويركو والعشرو بدل الطريق وكلة (متصرف) الشخص

هكذا من الله جل

الذي يستوفي بدلات إيجار الأرض أو نواتجها سواء كان تصرفه هذا يستند تصرف أم بدون سند - على أنه إذا أجر ذلك الشخص الأرض إلى مستأجر ما بمقد شفياً كان أم خطياً تعهده المستأجر بدفع الضرائب عن تلك الأرض فحينئذ يقوم المستأجر مقام المتصرف.

المادة الثالثة - توحيد الضرائب في قضاء الكرك ويعتبر مجموعها بدلاً مقطوعاً و يوزع على أساس تشمين الاحواض أي قطع الأراضي كما عرفت بموجب قانون تحديد الأراضي ومسحها وتشمينها لسنة ١٩٣٠ على أن لا يودي هذا التوحيد إلى أية زيادة على مجموع الضرائب للرتبة على قضاء الكرك قبل صدور هذا القانون.

أما التوزيع بين الأفراد المتصرفين في تلك الاحواض فيعين بنظام خاص.

المادة الرابعة - يجري توحيد الضرائب وتوزعها في عشيرة بني حسن بالصورة المبينة في المادة الثالثة.

المادة الخامسة - تلغى احكام هذا القانون ما يخالفها من القوانين والانظمة الاخرى.

١٩٣٢ ٦ ٦ ٨

« عبد الله »

رئيس الوزراء

عبدالله سراج

نحن عبد الله بن الحسين أمير شرق الأردن
بما أننا رأينا استناداً للمادة (٢٩) من القانون الاساسي
وبعد الاطلاع على تنسيب المجلس التنفيذي ان للصاحبة العامة تقضي باعلان نفاذ القانون الآتي بدون
نشره كشروع مدة شهر واحد كما تقضي به المادة المذكورة.
وبناء على ماقرره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤-٦-١٩٣٢
نصادق بمقتضى المادة « ١٩ » من القانون الاساسي على القانون الآتي ونأمر باصداره فوراً:
(ذيل قانون الجمارك والميكوس لسنة ١٩٣٢)

المادة

- ١ - يسمى هذا القانون ذيل قانون الجمارك والميكوس لسنة ١٩٣٢ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
- ٢ - يجوز لدائرة الجمارك والميكوس ان تصدر رخصاً للذين يرغبون ان يضعوا تحت مراقبتها بضائع في معامل.
- ٣ - يصترح لكل هذه المعامل - اذا استوردت مواد للصنع قد دفع رسم الجمارك عنها - ان تسترد مالا يزيد على ٩٠ بالمائة من الرسم المدفوع وذلك عندما تعرض للمواد المصنوعة في السوق للاستهلاك المحلية او تصدق تحت مراقبة الجمارك.

هكذا من الأصل

١٦-٦-١٩٣٢
رئيس الوزراء
عبد الله سراج
«عبد الله»

نحن عبد الله بن الحسين أمير شرق الأردن

بمقتضى المادة (١٩) من القانون الاساسي

وبناءً على ماقرره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢-٦-١٩٣٢
نصادق على القانون الآتي ونأمر بأصداره :

(قانون تعديل المادة ٤٠ من قانون البلديات)

المادة الاولى - يسمى هذا القانون (قانون تعديل المادة ٤٠) من قانون البلديات لسنة ١٩٢٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثانية - تعدل المادة الاربعون من قانون البلديات لسنة ١٩٢٥ كما يلي :

« يمتنع لرئيس البلدية الاشتراك مع عضوين من اعضائها بيمينان بالتناوبة مرة في كل شهرين .
انه يفرضوا غرامة على كل من يخالف اوامر البلدية وتبليغاتها من خمسين ملاً الى جنيته فلسطيني واذا امتنع المحكوم عليه من دفع الغرامة المفروضة فيجبل الرئيس القرار على المدعي العام او على قاضي الصلح في الحال التي لا يوجد فيها مدعى عام لتحويل الغرامة الى الحبس وفق احكام المادة «٢٧» من قانون الجزاء » .

٤-٦-١٩٣٢
رئيس الوزراء
عبد الله سراج
«عبد الله»



هكذا من الله جل